

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

- وزارة التعمير
- واعداد التراب الوطني
- عدد : ٦٧١٤

عدد : ٥٢٩٩

٢٠١١-٢٩-٢٣

إلى السيدات والسادة :

- ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم ومقاطعات المملكة؛
- مديري الوكالات الحضرية.

الموضوع : دورية مشتركة بخصوص أجراة المرسوم القاضي بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والجماعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، فقد شكل استصدار المرسوم رقم 2.12.424 الصادر في 13 من رجب 1434 (24 ماي 2013) القاضي بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والجماعات السكنية وتقسيم العقارات، أحد الأولويات الحكومية لمواكبة الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال وإنعاش الاستثمار وتيسير وتوحيد المساطر الإدارية.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها تفعيل هذا المرسوم، فقد تم بموجب الدورية الوزارية المشتركة (الداخلية - التعمير واعداد التراب الوطني) تحت عدد 10966-185 الصادرة بتاريخ 13 نونبر 2013، وكذا دفتر التحملات الخاص بإحداث الشباك الوحيد لرخص التعمير المرفق بها، حيث السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم والسيدات مدراء الوكالات الحضرية على السهر

لتحقيق تطبيق متمسك بالمعايير المنشورة.

مختصر

الدوري

على حسن سير الإجراءات المنصوص عليها بضابط البناء العام المذكور واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان التفعيل الأمثل لمقتضياته.

وللإشارة، فقد مكن التقييم والتتبع الذي تقوم به مصالح هاتين الوزارتين، من خلال دراسة التقارير الواردة عن السادة الولاية والعمال في هذا الشأن، من الوقوف على التدابير المتخذة والجهود المبذولة لتفعيل مضامين الدورية السالفة الذكر، خاصة فيما يتعلق بتنظيم الأيام الدراسية التحضيرية لفائدة جميع المتتدخلين وإحداث كل من الشبائك الوحيدة لرخص التعمير وكذا اللجان الإقليمية للتعمير.

وحيث أن الحصيلة الحالية تشير إلى أنه، من بين 99 شباكا وحيدا لرخص التعمير محمد بموجب القرار المشترك رقم 3213.13 الصادر بتاريخ 14 نونبر 2013، تم إحداث سوى 18 شباكا وحيدا و28 شباك في طور الإحداث، فإن السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم مدعون إلى تكشف الجهود والتنسيق بين مختلف مكونات المنظومة المحلية بهدف تجاوز التأخير المسجل في هذا الباب والحرص على التسريع وثيرة إحداث هاته الشبائك، وذلك قبل متم شهر يونيو من السنة الجارية وموافقة اللجنة المركزية المشتركة بين الوزارتين (مديرية الممتلكات بوزارة الداخلية ومديرية التعمير بوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني) بتقارير مفصلة عن التدابير المتخذة لهذه الغاية.

وزير التعمير وإعداد التراب الوطني

وزير الداخلية

وزير الداخلية

وزير الداخلية

وزير الداخلية

وزير الداخلية